

التَّعاطي السِّيَاسِي لِنِظَام بوريقيية اتجاء الثَّورة الجزائريَّة
من خلال جريدة العمل التُّونسيَّة 1956 – 1958م.

The political engagement of the Bourguiba regime towards the Algerian
revolution Through the Tunisian newspaper Al-Amal
1956-1958.



ط. د. مبارك عبد القوي *

جامعة سوسة

mebarek200@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/08/05 تاريخ القبول 2023/10/16 تاريخ النشر 2023/12/31



ملخص:

إنَّ الاستقلال القطري يفرض بذل الجهود الأكبر للاهتمامات الوطنية وتركيز المؤسسات السياسية، وفي الحالة التونسية كان الارتباط بالقضية الجزائرية يفرض حضوره القومي ويخلف تبعات خطيرة على استقرار النظام في تونس الناشئ خاصة بعد اتفاقيات منح الاستقلال لتونس، سيما مواقف وإجراءات رجال الساسة على وجه التحديد، وهو ما جعل المتبعين للشأن المغربي يتساءلون عن حقيقة التضامن التونسي الذي تكرر مع الثورة الجزائرية، ومآل آمال وحدة الكفاح المغربي المشترك التي فجرتها هذه الثورة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: القضية الجزائرية، نظام بوريقيية، تونس، الثورة الجزائرية، جريدة

العمل.

Abstract:

Qatari independence necessitates making the greatest effort for national interests and the concentration of political institutions. In the Tunisian case, the association with the Algerian cause imposed its strong

* المؤلف المراسل

presence and left serious consequences for the stability of the emerging regime in Tunisia, especially after the agreements granting independence to Tunisia, especially the positions and actions of politicians in particular, which is what It made observers of Maghreb affairs question the reality of the Tunisian solidarity that was established with the Algerian revolution, and the fate of the hopes and unity of the joint Maghreb struggle that this Algerian revolution sparked.

key words: The Algerian issue, the Bourguiba regime, Tunisia, the Algerian revolution, Al-Amal newspaper.

مقدّمة:

كان للثورة الجزائرية تأثير قوي على مسار الأحداث في المنطقة العربية عامة، والمغرب العربي على وجه الخصوص، ومن ثم شكلت حيز جذب منقطع النظير للرأي العام المغاربي، وبالتالي ليس غريبا أن تثير اعتناء واحتفاء إعلاميا متميزا لدى الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المختلفة؛ ففي رحلتنا إلى الأرشيف الوطني التونسي، واطلاعنا على بعض الصحافة من مجلات وجرائد، والتي تزامن إصدارها مع انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية كانت جريدة العمل التونسية (لسان الحزب الحر الدستوري التونسي) صوتا بارزا من حيث تجاوزها مع الثورة، ولاسيما إبان الفترة الزمنية التي نحن بصدد دراستها (1956-1958م)، أين آمنت بمبادئها وراهنّت على انتصارها وتطلعت لخاتمها السعيدة، رصدت تطوراتها يوما بيوم طيلة السنوات الثلاث، كانت تواكب أحداثها وبتفاصيلها حتى يخيل للقارئ أنها جزائرية في مضمونها وطرحها.

إشكالية البحث:

وبناء على ما سبق، عملت على معالجة الموضوع انطلاقا من تحديد إشكاليته التي كانت كالاتي: كيف كان تعامل الجريدة مع المتغيرات الحاصلة، ولا سيما الموقف السياسي التونسي اتجاه الثورة التحريرية؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية الرئيسية عمدت إلى طرح التساؤلات الجزئية التالية:

- كيف تعامل بورقيبة مع الصراع على القاعدة الشرقية بين قيادتي جبهة التحرير في الداخل والخارج.
- إشكالية اختطاف طائرة القادة الجزائريين وانعكاساتها على سيرورة وصيرورة الثورة التحريرية.
- ما تداعيات المطالب التونسية الحدودية وأزمة العجيلة (إنجليي) على العلاقات بين تونس وجبهة التحرير.
- كيف تعامل نظام بورقيبة مع تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية.

1. نظام بورقيبة والصراع على القاعدة الشرقية بين قيادتي جبهة التحرير في

الداخل والخارج.

لقد اتبع نظام بورقيبة سياسة التّقرب من مسؤولي الثورة الجزائرية وثنيتهم عن التحالف مع خصمه "صالح بن يوسف"، هذا الأخير الذي مثل نفوذه القوي في تونس وتحالفه مع الثورة الجزائرية ومصر تهديدا خطيرا للسياسة البورقيبية دفعت بورقيبة للتّقرب من فرنسا والقبول بقاعدة التفاوض على استقلال منقوص في إطار الاستقلال الذاتي، وبدأ بهائه السياسي يقبض على زمام السّيطرة في تونس ويزيح خصومه⁽¹⁾.

وفي نفس الوقت اجتهد في فك ارتباط الجزائريين الوثيق بصالح بن يوسف وبالقاهرة، وعبر عن قلقه الشديد إزاء انتقال أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري من تونس إلى القاهرة مسترسلا بقوله: «... إن السّبب الوحيد الذي يمنع الجزائريين من الدخول إلى معسكر الرئيس عبد الناصر هو المساعدة التي يتلقونها من البلاد التونسية، وإن تونس هي الأمل الوحيد لفرنسا والعالم الحر حينما يأتي الوقت الذي يتطلب إقرار السّلم في شمال إفريقيا...»⁽²⁾.

كما خصّ صحيفة باريسية بتصريح عبّر فيه عن حيرة واثمتمزاز قادة الثورة الجزائرية من المواقف المنحازة للدول الغربية تجاه فرنسا، حيث قال: «...إن القادة الجزائريين قد أحسّوا

بحيية مريرة من جزاء مواقف الدول الغربية عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة ... فهي التي تزود الفرنسيين بالمال والسلاح ليقتلوننا... لقد حان الوقت لأن تفكر واشنطن في حل يخلصنا من هذا المأزق...»⁽³⁾.

واعتبر بورقيبة أن تجربة تونس مهّدت للحل السلمي الناجح، لذلك دعا القادة الجزائريين منذ جانفي 1956م إلى اتباع خطى التجربة التونسية؛ كما يذهب في تصريح له مسترسلا بقوله: «لقد تحصلت كل البلدان على استقلالها بطريق التفاوض، وهل الغاية من الوساطة إلا تقريب وجهات النظر! وقد بذلنا مجهودا كبيرا لإقناع جبهة التحرير بالتخلي عن شرط الاستقلال الذي يمكن أن يُعتبر في فرنسا عرضا للهزيمة...» وهو ما أكده في تصريح آخر من أنّ جبهة التحرير قد أبدت موافقتها المبدئية على فتح مفاوضات تؤدي إلى حل وسط، والذي اعتبره تغييرا في الموقف، حيث قال: «...»
تحصلنا على موافقة الجبهة في شأن فتح مفاوضات ترمي إلى تحقيق الاستقلال، وهذا الموقف تراه مخالفا كثيرا للموقف الأول ويمثل تقدما كبيرا...»⁽⁴⁾.

وفي تصريح آخر أصرّ بورقيبة على ضرورة الانصياع لصوت العقل والتفهم واجتناب التعصب والتصلب في المواقف من جانب القادة الجزائريين، فاستطرد قائلا: «... يجب أن يفهم الزعماء الجزائريون... أنه لا يمكنهم الإحراز على كل شيء في يوم واحد، وأن يضعوا جانبا كل تعصب وتصلب، وأن يدركوا ضرورة الخضوع إلى طريقة المراحل...»⁽⁵⁾، لكن وفي نفس الوقت، يرى أنه من الصعب جدا على قواد حركة ثورية سرية أن يبدؤوا الخطوة الأولى، وأن يبادروا إلى طلب التفاهات، ورغم ذلك يقول بورقيبة: «... فقد وضح الثوار الجزائريون في مناشيرهم الشروط التي يقدمونها لفرنسا قبل الدخول في التفاوض، وهذا دليل على أنهم لا يرفضون مبدأ التفاوض»⁽⁶⁾.

وما يؤكد هذا الكلام، ما أدلى به السيد "فرحات عباس" بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول حالا في مفاوضات مع فرنسا وإمضاء اتفاق

للهدنة، وأن الجبهة يمكن أن تتخلى عن شرطها المبدئي المتمثل في الاعتراف باستقلال الجزائر⁽⁷⁾. والمتتبع لتطورات الثورة الجزائرية يرى أن هذا الطرح جديد ومستحدث في قاموسها، كون انطلاق الثورة التحريرية كان هدفة الاستقلال التام، وعدم وضع السلاح إلا بعد اعتراف فرنسا بأحقية الشعب الجزائري في الحرية والكرامة، مثلما جاء في بلاغ لجبهة التحرير الوطني الجزائري أذاعته محطة القاهرة، أن الشعب الجزائري الذي ما انفك يقدم يوميا البرهان تلو البرهان على تصميمه وثباته في التضحية، يرفض بكل إباء أي عرض لإيقاف القتال قبل أن تعترف فرنسا بحق الجزائر في الاستقلال التام، مثلما جاء في بيان أول نوفمبر، والمبادئ العشرة لجبهة التحرير الوطني⁽⁸⁾.

وعندما سئل السيد "عباس فرحات" فيما يراه حلاً ملموساً أقرب إلى المعقول، أو بالأحرى الحل الوسط - حسب تعبيره - استطرد قائلاً: «إن حكومتي مستعدة للشروع في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل حل سلمي ديمقراطي عادل للمشكل الجزائري، وإني أعتبر ذلك موقفاً إيجابياً حريماً بإنهاء الحرب...»⁽⁹⁾. وبالتالي فإن الرئيس بورقيبة قد وجد ضمن قيادة جبهة التحرير الوطني في الداخل من يؤمن بواقعية الخيار القطري في العلاقات المغربية حيث استمر النقاش خلال الثلاثي الأول من سنة 1956م في الداخل حول مسائل تتعلق بأهداف ومواقف جبهة التحرير الوطني وبعلاقتها المغربية، وخلص إلى تأكيد حقيقة مفادها أنه لا يمكن تعميم المعركة في ظل وجود حكومة تونسية وطنية قبلت بالاستقلال، وليس مفيداً الدخول مع هذه الحكومة في معركة مفتوحة بقدر ما هو مفيد كسب دعمها ومساعدتها لإعزاز الكفاح الجزائري، خاصة أمام إعراب مسؤوليها عن تضامنهم وانشغالهم بالقضية الجزائرية⁽¹⁰⁾.

وعلى هذا الأساس، تبنت الحكومة التونسية مواقف سياسية ودبلوماسية إيجابية تجاه القضية الجزائرية، فدبلوماسية، كان التنسيق بين تونس وبقية الأقطار العربية مكثفاً وجادا من أجل تدويل القضية الجزائرية في مواجهة الدعاية الفرنسية والغربية بقيادة الولايات

المتحدة الأمريكية، والتي تتضمن أنّ ما يحدث بالجزائر هو تمرد جماعة متطرفة خارجة عن القانون وأنه لا يرقى لطرحة على مستوى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وكان طرح السيد المنجي سليم واضحا وناقضا للطرح الفرنسي حول الدعاية المغلوطة التي يروجها الفرنسيون، حيث استطرد قائلا: «... من يصدق فرنسا بأنها تقوم بعملية تهدئة المتمردين، إذا كان عدد أفراد جيشها قبل أكتوبر 1954م لم يتجاوز 50 ألفا واليوم في نوفمبر 1957م وصل 900 إلى ألف...»⁽¹¹⁾.

وفي هذا الشأن، خطب السيد "المنجي سليم" ممثل تونس في اللجنة السياسية للأمم المتحدة، وسفير تونس بواشنطن⁽¹²⁾ (الولايات المتحدة الأمريكية) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يحثهم على ضرورة تشجيع الحلول السلمية للحرب الدائرة في الجزائر، تقوم على أساس المفاوضات المباشرة بين فرنسا والشعب الجزائري واسترسل بقوله: «... إنّ الجزائر لم تكن فرنسا في يوم من الأيام، وأنّ غزو الجزائر لا يعني أنها تنازلت عن سيادتها لفرنسا، وأنه أصبح من واجب الجمعية العمومية مواجهة الحالة الخطرة التي تهدد السلام في شمال افريقيا...»⁽¹³⁾.

أما موقف الوفد الخارجي المتحالف مع أنصار صالح بن يوسف، فكان ما يزال مترددا في الاعتراف بحقيقة الاستقلال التونسي، ويدعو إلى الاستمرار في الكفاح المسلح حتى يتحقق الاستقلال لجميع دول المغرب العربي فقد أبدى "محمد خيضر" عضو الوفد الخارجي تحفظه على موضوع فض التحالف مع خصوم بورقيبة، إذ رأى من الأصلاح الاستفادة من دعم الطرفين، وأوضح أن اعتماد ورقة صالح بن يوسف مهمة في مغربة الحرب، ودفع بورقيبة للتضامن أكثر مع الجزائر. وكان لانعقاد مؤتمر الصومام⁽¹⁴⁾ دون حضور الأطراف المهمة في العلاقة مع تونس أثره في تكريس سياسة جديدة مع نظام بورقيبة، وخلق ازدواجية في التعامل مع التونسيين⁽¹⁵⁾.

لقد أرسيت علاقات وطيدة بين نظام بورقيبية ولجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن هذا المؤتمر⁽¹⁶⁾، هذه العلاقات تحتكم إلى اتفاقية تعاون مشتركة أبرمت ووقعت في فيفري 1957م، أقرت اعتراف لجنة التنسيق والتنفيذ بسلطة تونس مقابل تقديم السلطات التونسية دعمها ومساندتها لنشاط الثورة الجزائرية، وهذا يعني خضوع الثوار الجزائريين القسري لاحترام النظام، وعدم إثارة أي مشاكل أو أعمال عسكرية داخل التراب التونسي؛ وتشير جريدة العمل في هذا الشأن إلى تصريح للرئيس الحبيب بورقيبية نبّه فيه إلى ضرورة احترام السيادة التونسية وعدم إثارة المشاكل داخل البلاد التونسية، قائلاً: «...لن نقبل أن تصبح تونس ميدانا لتدريب المكافحين الجزائريين؛ ومن الطبيعي أيضا أن يرفض التونسيون استعمال القوات الفرنسية لبلادهم كقاعدة لعملياتهم العسكرية تُهاجم منها إخوانهم الجزائريين...»⁽¹⁷⁾.

والملاحظ أن هذه الاتفاقية اعتبرت تراجعاً عما حققته الثورة الجزائرية من امتيازات داخل تونس عقب استقلالها مباشرة⁽¹⁸⁾، هذه الاتفاقية التي ولدت أمام النزعة الوطنية البراغمية لكلا الطرفين، إذ كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تسعى إلى تجسيد أهدافها، وتبحث عن تدعيم لسيادتها في مواجهة معارضيتها، في حين أن السياسة البورقيبية كانت تهدف إلى تأكيد سيادتها، ووضع حد لتصرفات المجموعات الجزائرية المتحالفة مع اليوسفيين، والتي تثير مشاكل داخل الأراضي التونسية، خاصة مسألة تصفية أنصار السياسة البورقيبية الداعمين لمشروع المفاوضات التي انتهجها نظام بورقيبية، والتي زعم بعض الكتاب والمؤرخين أن حلفاء صالح بن يوسف من الجزائريين هم من قاموا بها!⁽¹⁹⁾.

تفاقمت المشاكل بتصاعد الخلاف بين الداخل والخارج، وتنامي التنافس بين قيادات الأوراس والنمامشة وسوق أهراس والسوافة، وقد نقل هؤلاء خلافاتهم إلى تونس في سبتمبر 1956م، مما أثار حفيظة السلطات التونسية من المشاكل والخروقات التي يثيرها الجزائريون داخل التراب التونسي، والتي تتسبب في تعطيل المفاوضات مع فرنسا وتحول

دون إنشاء جيش وطني تونسي، مما تقرر عليه إبلاغ قادة الثورة في الداخل والخارج بخطورة الوضع، وضرورة وضع حد لانتهاك السيادة التونسية حينها تدخل "أحمد ابن بلة" ليعين في تونس ممثلاً للثورة التحريرية أو بالأحرى ممثلاً للوفد الخارجي، من ضمن الشخصيات الموالية له، وجاء اختيار "أحمد مهساس"⁽²⁰⁾ في هذا المنصب بهدف تثبيت سلطة الوفد الخارجي على قاعدة تونس الاستراتيجية⁽²¹⁾. فهل سيتمكن هذا الممثل من إنقاذ الوضع المتدهور وتحسين العلاقات مع تونس أم أنه سيزيد في حدة الصراع مع السلطة التونسية؟

لم يكن ينقص مهساس الدهاء والحنكة لإرضاء الجميع في تونس الجزائريين وتونسيين، لكنّه وإن استطاع توحيد كلمة الجزائريين وراءه، إلاّ أنّه لم يكن يُحظى بثقة السلطات التونسية، خاصة أمام عجزه في وضع حد لنشاط المجموعات المسلحة في الجنوب بقيادة "الطالب العربي"⁽²²⁾ ومجموعات أوراس التمامشة، التي تصرّ على عدم التقيد بمطالب بورقيبة⁽²³⁾؛ كما استطاع في ديسمبر 1956م جمع قيادات القاعدة الشرقية وأوراس النمامشة حوله، وإثارة معارضة شديدة لمقررات مؤتمر الصومام بتوجيه من بن بلة، وكان يعتزم إعلان هذه المعارضة أثناء اجتماع قادة الوفد الخارجي في مؤتمر تونس في أكتوبر 1956م⁽²⁴⁾ لكن اختطاف طائرة الرّعاء الخمسة حال دون ذلك.

كانت المواجهة عنيفة في تونس بين مهساس وأنصاره المتمسكين بالشرعية الثورية من جهة، ولجنة التنسيق والتنفيذ المصممة على تنفيذ مقررات الصومام من جهة أخرى؛ وتؤكد الكثير من الشهادات والوثائق تورط السلطات التونسية في هذه الخلافات والصراعات (تعزيز الطرف الداخلي على حساب الطرف الخارجي)، إذ اعتقل وبمساعدة من السلطات التونسية "زهري شريط"⁽²⁵⁾ و"الطالب العربي"، و"عباس لغور"⁽²⁶⁾؛ وحكم على كثير من قادتهم بالإعدام وكل هذا جعل السلطات التونسية محل اتهام من قبل

أنصار الوفد الخارجي الذين ظلوا يكونون للسلطات التونسية كرها مقيتا، ويظهرون عدم اعترافهم بالوضع الجديد⁽²⁷⁾.

وعندما تأكدت السلطات التونسية من نفوذ سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ القوي، رحبت بمبعوثها وممثلها السيد "أعمر أو عمران"⁽²⁸⁾ محاورا، وسهلت مهمته في تونس وبالمقابل، سمحت لمهساس بالفرار من قبضته إلى روما تجنباً لأيّة ردود أفعال قد تقوم بها المجموعات الموالية له داخل تونس⁽²⁹⁾، وعليه نجح أو عمران في استتباب الوضع تدريجياً على حساب نفوذ قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية الذين اضطهروا وتراجع نفوذهم عن تونس، وهكذا فرضت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على قاعدة تونس، وأمست المفاوضات الوحيد للسلطات التونسية⁽³⁰⁾.

2. اختطاف طائرة القادة الجزائريين لجبهة التحرير الوطني.

وفي الثاني والعشرين من شهر أكتوبر 1956م، سجل التاريخ أشجع عملية قرصنة في القرن العشرين ترتكبها دولة تزعم أنها متحضرة، وأنها تحتكم في أمورها للقانون ومبادئ الديمقراطية، وزاد من بشاعة الجريمة ما اتسمت به من الخسة والغدر لاختطاف خمسة من الزعماء الجزائريين كانوا يستقلون طائرة مراكشية تابعة للخطوط الجوية الملكية المغربية⁽³¹⁾ في طريقهم من مراكش إلى تونس، وخلافا للمتداول عليه لا يسعنا في هذا الصدد أن نسرد وقائع الاختطاف، لأنها أخذت النصيب الأوفر من الكتابات التاريخية، لكننا سنتناول ظروف الحادث، وردود أفعال أصحاب الأدوار الفاعلة فيه، وتداعيات ذلك على استمرارية الثورة التحريرية من خلال ما أورده جريدة العمل التونسية.

كانت فرنسا قبيل عملية القرصنة بأيام قليلة قد أبدت بعض الرغبة في عقد اجتماع بين السلطان محمد الخامس والحبيب بورقيبة، ومجموعة من الزعماء الجزائريين، وفي هذا الصدد أدلى السيد "عبد الله ابراهيم" وزير الأخبار المغربي بتصريح أعلن فيه: «... إن إلقاء القبض على القادة الوطنيين الجزائريين قد أحدث حالة بالغة الخطورة، وإن الحكومة

المغربية تشعر إزاء هذا الصنيع باشمئزاز واستغراب، خصوصا وأن الاتصالات الجارية بين الحكومة المغربية وقادة الجزائر حصلت بطلب من فرنسا وبتشجيع منها...»⁽³²⁾، على أن تنظر هذه الأخيرة (فرنسا) بعين الاعتبار في مطالب الجزائريين بعقد الاجتماع (ندوة تونس) وذلك لما وافق ممثل السيد "غي موللي" Guy Mollet "رئيس الحكومة الفرنسية وباسمه على تسهيل تنقلات مندوبي جبهة التحرير الوطني بصفتهم مبعوثين مفوضين.

وكان السيد موللي يعلم بعزم جبهة التحرير الوطني على إرسال وفد إلى ندوة تونس⁽³³⁾، واعتقد السلطان المغربي والرئيس بورقيبة بأن فرنسا قد رضيت بتوسطهما لحل المشكلة الجزائرية من خلال هذا السماح باللقاءات والاتصالات، غير أنه وبعد عملية القرصنة، فاجأ "غي موللي" الجميع بتصريحاته التي فند فيها رغبة الحكومة الفرنسية في توسط المغرب وتونس لإيجاد حل للقضية الجزائرية، حيث قال: «... أن حكومته قد حذرت المغرب وتونس من عواقب التدخل في المسائل الداخلية الفرنسية...»⁽³⁴⁾. ولم يكن السلطان المغربي والرئيس التونسي يعلمان يقينا أن هناك مؤامرة تدير في الخفاء، وأن إعلان فرنسا عن موافقتها لعقد مثل هذا الاجتماع بين قادة المغرب العربي ما هو إلا عملية استدراج للزعماء الجزائريين الذين سيحضرون إلى مراكش لمفاوضة السلطان ثم يطهرون إلى تونس للاشتراك في ندوتها⁽³⁵⁾.

كانت أجهزة الاستخبارات الفرنسية تتابع بدقة تحركات وفد جبهة التحرير المكون من - أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد ومحمد بوضياف ومصطفى الأشرف - منذ أن كان هذا الوفد في ضيافة السلطان بمراكش؛ وفي هذا الصدد، اندهش المتتبعون لتصريحات رئيس الحكومة الفرنسية عندما قال: «... أن السلط المدنية والعسكرية بالجزائر هي التي حجزت الطائرة...»⁽³⁶⁾، مما جعل الجميع يؤمنون أن السيد "غي موللي" قد وضع أمام الأمر المقضى دون سابق علمه ورغم أنفه، وأن خيوط هذه المؤامرة قد حبكت أطوارها في الخفاء، ونفس الافتراء قام به سفير فرنسا بالمغرب عندما تم إخبار السيد

المحمدي رئيس الحكومة المغربية بأن الحكومة الفرنسية لم تكن على علم بهذا الحادث⁽³⁷⁾ ، غير أن هذا لا يفيد في الواقع شيئاً، إذ أن السيد غي موللي نفسه والبعض من وزرائه والكثير من البرلمانيين قد أيدوا مرتكبي هذه الفعلة الشنيعة⁽³⁸⁾ .

إن فرنسا لم تدرك أن هذه الثورة لم تكن وليدة رغبة شخص أو بضعة أفراد، وإنما هي ثورة أساسية تعتمد على قاعدة صلبة تحميها إرادة شعبية جزائرية وعربية، إذ حمد بعض المسؤولين الصدف التي مكنت من اعتقال ابن بلة ورفاقه لأنه وضع حدا للصراع بين الداخل والخارج، وفسح المجال لتجسيد سياسة خارجية جديدة قادتها لجنة التنسيق والتنفيذ، ومكّن الحادث من اصطفاة الجماهير الجزائرية والعربية وراء جبهة التحرير الوطني، هذا ما أوضحه بلاغ من هيئة الجيش وجبهة التحرير الجزائري جاء فيه: «...تتهطل علينا من مختلف مناطق المقاومة رسائل تطفح كلها إيماناً وعزماً معلنة استعداد الجنود لمواصلة الجهاد إلى آخر رمق... إن نظام الثورة الجزائرية، رغم فقدته لبعض الإخوان، قد تعزز وازداد متانة بانضمام عديد الانصار، وتكتل العناصر المسيرة في الداخل والخارج...»⁽³⁹⁾.

والملاحظ أن وفد الثورة الجزائرية كان على موعد لعقد مؤتمر تونس، وعندما حان هذا الموعد، استقل ضيوف السلطان الطائرة الملكية في طريقهم إلى تونس، غير أنه يتبادر للذهن نوع من الاستغراب حول التغيير الذي طرأ في برنامج رحلة الزعماء الجزائريين إلى تونس، ألم يكن مبرحاً مرافقتهم للسلطان المغربي على متن طائرته الخاصة؟ مثلما أوردت جريدة العمل ذلك يوم 21 أكتوبر، أي قبل موعد الحادثة بيوم واحد، حيث أوردت أن قادة جبهة التحرير الجزائرية قد حلّوا بالمغرب الأقصى في ضيافة السلطان محمد الخامس، ومن ثم يشدّون الرحال إلى تونس للمشاركة في ندوتها المزمع عقدها يوم 26 أكتوبر 1956م حيث جاء الخبر في الجريدة كما يلي: «...وقع استقبال الزعماء بالقصر السلطاني، حيث دارت محادثة طويلة بين جلالة السلطان والقادة الجزائريين... حضر هذه

المقابلة الأمير مولاي الحسن، ومن المظنون أن يتحول القادة... بطريق الجو إلى تونس صحبة جلالة السلطان...»⁽⁴⁰⁾.

المهم في الأمر هو أنهم وقعوا في قبضة البوليس الفرنسي بالجزائر، وكانت المفاجأة مريعة، إذ لم يكن يتوقع أي أحد منهم حدوث الأمر، ولم يعلموا أن الطائرة غيرت طريقها، حيث كانت الآنسة "لامبار" المضيفة الفرنسية ضمن طاقم الطائرة الملكية المغربية تحادثهم وتداعبهم قبل وقوع الحادث حتى لا ينتبهوا للأمر⁽⁴¹⁾؛ وفي هذا الصدد، انتقد السيد "سعد دحلب" الزعماء الجزائريين المخطوفين، وحملهم المسؤولية الكاملة في هذه القضية، وخصّ بالتحديد "أحمد ابن بلة"، الذي زعم السيد دحلب أنه كان يتصرف بمفرده، كيف لا وهو المتهور دائما - يتساءل دحلب -: «...هل كان ليقل طوعا طائرة كان طاقمها فرنسيا؟ من أين كانت له هذه الثقة والائتمان؟ ألم يكن بإمكانه استعمال رشاشه الجميل الذي كان يحملة في حقيبته وتحت يده، وبقفزة بسيطة منه في تحويل الطائرة إلى المدينة التي يختارها؟»⁽⁴²⁾.

ومن الموضوعية، يجب الإشارة إلى أن هذا الانتقاد ناتج على ما كان سائدا في تلك الفترة من صراع بين الداخل والخارج في الثورة التحريرية الجزائرية، فالسيد دحلب يعتبر عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ما دام أنه محسوب على جماعة الداخل.

1.2. ردود الفعل على جريمة اختطاف القادة الجزائريين.

لقد كانت ردة الفعل على هذه الجريمة الشنيعة عنيفة رسميا وشعبيا، إذ تأثر لها السلطان المغربي محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة، ونددت بها حكومتاهما، واستنكرتها شعوب المغرب العربي في إضرابات ومظاهرات، وفي هذا الصدد تضامن عمال الموانئ التونسية مع زعماء جبهة التحرير الوطني المختطفين، وذلك برفضهم إنزال الذخيرة والعتاد العسكري من البواخر الفرنسية الراسية بميناء تونس وبنزرت، والموجه للجيش

الفرنسي المرابط بتونس والجزائر، ولم يكتفوا بذلك، بل أعلموا نقاباتهم والحكومة التونسية بأنهم مستعدون لتحطيم هذه الذخيرة إلى آخر قطعة منها إذا ما وقع إنزالها (43).

وتكرر هذا التضامن أيضا في ميناء حلق الوادي بتونس، حيث منع عمال الميناء باخرة فرنسية من إنزال فيلق كبير من الجيش الفرنسي كان على متنها قادما من فرنسا، وقد أحيط طاقم الباخرة وركابها علما بأن عمال الميناء والرصيف والحرس الوطني يمانعون ويرفضون نزول الجيش الفرنسي، مما أجبر الباخرة على الإقلاع من جديد والعودة إلى مرسيليا (44).

كما شمل التضامن أيضا بيانات الشجب والإدانة والإضراب في البلدان العربية ضد ما قامت به السلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر، فقد دخل العمال في ليبيا إضرابا تاما شمل كافة النشاطات، ونظمت مظاهرات عنيفة تحولت في الطرقات منادية بسقوط فرنسا والاستعمار وهاتفة ب حياة الثورة الجزائرية. أما حكومات مصر والعراق وسوريا والأردن، فقد قامت باستدعاء سفراء فرنسا لديها، وأعلمتهم باشمئزاز الشعوب العربية من عملية اختطاف القادة الجزائريين، وطالبتهم بالتدخل لدى حكومتهم لإخلاء سبيلهم؛ ومن جانبها وجهت جامعة الدول العربية برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة عبرت له فيها عن تأثر مجلس الجامعة للظروف التي حفت باختطاف القادة الجزائريين، الأمر الذي يعتبر خرقا من جانب فرنسا للحريات المنصوص عليها بميثاق الأمم المتحدة، واعتداء سافر على حقوق الإنسان، وخرقا لجميع القوانين الدولية (45).

وقد عبرت جبهة التحرير الوطني في بيان لها عن استنكارها لهذه الجريمة، وشتتت بفاعلها وأصدرت بلاغا أكدت خلاله الطابع الاستعماري للحكام الفرنسيين، الذين ارتكبوا أخط الخيانات. وأوضحت أنها لن تؤمن مستقبلا بحسن نواياهم مثلما جاء في البلاغ: «... إخواننا المعتقلون قد وضعوا ثقتهم التامة في سلطان المغرب، ولكن هذا الأخير خدعته حكومة فرنسا، وذلك لأن الحكام الفرنسيين الذين كانوا على علم بزيارة

قادة جبهة التحرير للسلطان قد خانوا ثقة السلطان فيهم، فالمؤامرة دبرت يوم أن زار الأمير مولاي الحسن باريس، واطلع السيد "غي موللي" على نوايا والده المعظم...»⁽⁴⁶⁾. وما يزيد في شكوكنا التي سبق أن أشرنا إليها سابقا حول تورط بعض الأطراف المغربية في ملابسات عملية القرصنة هذه، هذا البلاغ الثاني لجبهة التحرير الجزائرية الذي أبرقته للرئيس بورقيبية، والذي بينت فيه صدق نظرتها في أنه لا شيء يرجى من فرنسا التي لا تفهم إلا لغة الحرب، كما أنها تحتج فيه بكل شدة على ما لحق بضيوف تونس والمغرب وتحمل قيادتهما مسؤولية سلامة القادة الجزائريين وتدعوها للدفاع عن شرف المغرب العربي، وجاء في البيان ما يلي: «إلى سعادة الحبيب بورقيبية... إن جبهة وجيش التحرير الوطني تحتج بكل قواها ضد إيقاف خمسة من أبطالها غدرا، في حين أنهم كانوا ضيوف العاهلين المغربي والتونسي، إن الشعب الجزائري والمغاربي ينتظران منكم رد فعل إيجابي حاسم للمحافظة والدفاع على شرف المغرب العربي وانتزاع إخواننا المسجونين من أيدي الجلادين الفرنسيين»⁽⁴⁷⁾.

لقد أثارت جريمة اختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني بهذه الطريقة المشينة استنكار السلطان محمد الخامس، الذي تأثر أيما تأثر لهذا الحادث المؤلم، والذي كان يعتبر هؤلاء الزعماء ضيوفه وفي حمايته، وأنه لن يقبل بحال هذا الاعتقال -يقول السيد عبد الله إبراهيم- وزير الأخبار المغربي. وأنه إذا لم تتراجع الحكومة الفرنسية في قرارها، فإن جلالته والحكومة المغربية سوف يضطران لاتخاذ جميع التدابير اللازمة⁽⁴⁸⁾.

لم يوضح المتحدث نوعية الإجراءات المزمع إجراؤها، غير أن السلطان قطع زيارته إلى تونس، وعاد إلى الرباط لاتخاذ سلسلة من التدابير الممكنة فأرسل رئيس حكومته الجديد السيد "البكاي"⁽⁴⁹⁾، ووزير خارجيته إلى باريس للمطالبة بإطلاق سراح القادة الجزائريين، وأعلن عن قطع العلاقات مع فرنسا واستدعاء السفير المغربي بباريس، كما تبنت

السلطات المغربية قضية المختطفين ورفعت بشأنها دعوة قضائية ضد فرنسا إلى المحكمة الدولية⁽⁵⁰⁾.

أما الموقف التونسي فقد صدر منددا بهذه الجريمة، ومتأسفا على ما آلت إليه الحالة في شمال إفريقيا، وعلى انتكاس العلاقة مع فرنسا، إذ أكد بورقيبة أن هذه الحادثة لن تحبط ندوة تونس، وإن هي وحدت الشمال الإفريقي فإنها باعدت بينه وبين فرنسا، وقفزت بالمشكل الجزائري نحو خطورة أشد⁽⁵¹⁾.

يبدو أن ردة الفعل الرسمية كانت في مستوى الحادثة لكنها لن تصمد طويلا في مواجهة الموقف الفرنسي كما سيأتي ذكره لاحقا. ويهمنا أن نتساءل عن ندوة تونس في غياب الجزائريين، هل جسدت أهدافها وحققت نتائج مهمة مثلما أعلنت بعض الأوساط الرسمية، أم أخفقت بسبب العرقلة الفرنسية؟

إن ندوة تونس اقتصر على اجتماع يوم 23 أكتوبر 1956م جمع محمد الخامس بالرئيس بورقيبة، وبحضور رمزي لبعض ممثلي جبهة التحرير الجزائرية في تونس وناقشت الحكومتان في جلسة عمل جدول أعمال الندوة، ويبدو من خلال البيان المشترك أنها استغرقت شأن العلاقات الثنائية بين الحكومتين الناشئتين وسبل تنسيق الموقف اتجاه فرنسا والقضية الجزائرية، تم التصريح في البلاغ المشترك أن ممثلي الحكومتين درسوا القضايا التي تهم القطرين، خصوصا الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة، وأعلنوا وحدة نظرهم في هذه المسألة، وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري من أجل نيل حريته نظرا لما يربط أقطار المغرب العربي من روابط الدين والثقافة والتاريخ والمصير المشترك، كما اتفقوا على تنسيق جهودهم في الميادين التي تجعل من التعاون التونسي المغربي حقيقة واقعية، وأن يظلوا على اتصال مستمر لتبادل الرأي في كل ما من شأنه أن يحقق مصلحة أقطار المغرب العربي الشقيقة⁽⁵²⁾.

ويبدو من خلال هذا البلاغ أن النظامين التونسي والمغربي لم يبديا جدية في طرح موضوع الوحدة المغاربية، ولو كانت النية صادقة والإرادة قوية لثم تبني قرارات فعلية في غياب جبهة التحرير الوطني، رغم أن تونس تظاهرت باتخاذ إجراءات في مستوى الإهانة الفرنسية التي وجهت للبلد المضيف الفخور باستقلاله. إذ استنفر الحزب الدستوري التونسي الحر منظماته القومية للاحتجاج وتوجيه بيانات الاستنكار، واتخذت الحكومة التونسية تدابير أمنية لمنع الجيوش الفرنسية من التنقل وإيقافها في ثكناتها، واستقدمت سفيرها في باريس، ودعت إلى الإضراب العام⁽⁵³⁾.

لقد اهتز ضمير العالم لهذه الجريمة التي استأثرت كل المشاعر، فتشكلت لجنة دولية من إيطاليا وبلجيكا ولبنان والمغرب وفرنسا للنظر في شرعية الخطف، مثلما جاء في خضم مباحثات السيد أحمد باللافريج، وزير الخارجية في الحكومة المغربية، مع الوزير المكلف بشؤون فرنسا في المغرب، هذه المحادثات شملت بالخصوص مسألة اقتناص الطائرة التي ستطرح على بساط نظر لجنة تحقيق مؤلفة من أعضاء مغاربة وفرنسيين وأجانب⁽⁵⁴⁾، ولم تسفر مباحثات اللجنة عن أية نتيجة إيجابية، إذ انحازت الدولتان الأوربيتان إلى جانب فرنسا، مما أدى إلى انسحاب لبنان والمغرب من المباحثات⁽⁵⁵⁾.

2.2. انعكاسات حادثة الاختطاف على استمرارية الثورة التحريرية.

لقد أعطت هذه الحادثة لتطور المشكل الجزائري طابع التشدد وعدم الثقة في النوايا الفرنسية، وصدقت نظرة جبهة التحرير الوطني الراضية لسياسة التعاون مع فرنسا والقبول بمقترحاتها التفاوضية، والتي أكدت ارتباط المغرب وتونس بمصير الجزائر أكثر مما هو مرتبط بالاتفاقيات المبرمة مع فرنسا وهذه حقيقة أعلن عنها القادة الثوريون في المغرب وتونس، وأوضحها أحمد ابن بلة عقب الاختطاف راصدا مختلف الانعكاسات بالقول: «...إن النتائج السياسية التي نجمت عن هذه الضربة، أتاحت في شمال إفريقيا بشائر مشجعة جدا للمبادئ السياسية... لم يعد هناك إنسان يعتقد بعد الآن، وهذا على الأقل بالنسبة

للشعب المراكشي والشعب التونسي، في صحة أي نوع من أنواع الاستقلال، أو التآلف مع فرنسا لأن الثقة أصبحت معدومة من الأساس»⁽⁵⁶⁾.

لقد وجدت السلطات الرسمية نفسها محرجة أمام اللطمة التي وجهت لها، وتأكدت نظرة القوى الثورية في ضرورة القطيعة مع المستعمر والدخول في معركة المغرب العربي، فهذا صالح بن يوسف يبدي في رسالة إلى بورقيبة موقفه الصريح من اختطاف قادة الثورة الجزائرية الذي اعتبره عملا إجراميا، مؤكدا على ضرورة قطع المفاوضات مع الفرنسيين وربطها باستقلال الجزائر، وأن دعوته للثورة على بقايا الاستعمار ودعم الجزائر تصدقها الوقائع التي دلت أنه لا استقلال لتونس تحقق⁽⁵⁷⁾؛ وأعلن أحد قادة جيش التحرير المغربي عن صدق نظرة قادة الثورة الجزائرية للمشكلة الاستعمارية في المغرب العربي بقوله: «دعونا الجزائريين لندوة تونس... لنلقنهم دروسا لكن انقلب الأمر، فالجزائريون هم الذين أعطوا دروسا للمغاربة والتونسيين... إنه لا توجد قضية الجزائر أو تونس أو مراكش، بل هناك المغرب العربي، سنكون جميعا مستقلين، أو نكون جميعا في حرب»⁽⁵⁸⁾.

مثلما هوّنت جبهة التحرير الوطني من هول الحادثة اجتهد بورقيبة والسلطات المغربية في إظهار فوائد انعكاسات ذلك على الكفاح الجزائري، وعبروا عن أملهم في إطلاق سراح المختطفين والتعويل عليهم في حل القضية الجزائرية، وفي هذا الصدد قال بورقيبة: «... يجب تحرير السيد أحمد بن بلة... لأنه لا يجذب سياسة بعض قادة جبهة التحرير الذين يزداد نفوذهم باطراد منذ إلقاء القبض عليه...». وبدت تطمينات بورقيبة في هذا الإطار مغالية، وهو يؤكد على نجاح الندوة بالقول: «... إن هذه الاعمال التي قامت بها السلطات الفرنسية أفادتنا... وأفادت الجزائر بوجه خاص، لأنها قرّبت ساعة الخلاص والاعتاق... لن تمضي ستة أشهر أو عام على أكثر تقدير حتى يخرج هؤلاء القادة من سجنهم ويتم التفاوض معهم مثلنا تماما...»⁽⁵⁹⁾.

لكن الأنظمة السياسية المغاربية ما لبثت أن تناست صدمة العرقللة الفرنسية لمؤتمر تونس وقضية المعتقلين، لتعيد ربط علاقاتها مع فرنسا، وتعرب من جديد عن أملها في التوسط لحل القضية الجزائرية سلميا الأمر الذي أكد لجهة التحرير الوطني أن بورقيبة ومحمد الخامس لم يتعظا بدرس اختطاف الزعماء الجزائريين وعرقللة مؤتمر تونس، وأنه يتوجب الاحتراز من الوقوع في الأخطاء نفسها.

ويتبين من خلال ما سبق في هذا الموضوع، أن القيادات المغاربية مرت بامتحان عسير وهي تحابه المشكلة الجزائرية، وأن دعوتها للوحدة المغاربية لم تكن موجهة ضد فرنسا بقدر ما كانت تهدف للحد من امتدادات حرب الجزائر، وحماية النهج القطري الذي انتهجته حكومتا المغرب وتونس، وهذا ما يؤكده تلمص تونس من التزامات مؤتمر طابجة، والذي بعد شهر من انقضاضه، سارعت للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول إيجلي التي عُدّت طعنة لجهة التحرير الوطني في الظهر، ثم من بعدها الإعلان عن مطالب صحراوية حدودية جراء انسياق بورقيبة وراء إغراءات الجنرال "ديغول DE GAULLE" (60).

فماهي دواعي وأبعاد هذه المطامع القطرية لنظام بورقيبة؟ وكيف تفاعلت جبهة التحرير الجزائرية مع ذلك؟

3. تداعيات المطالب التونسية الحدودية وأزمة العجيلة (إيجلي).

كان مضمون رسالة ديغول إلى بورقيبة والوعد بجلاء القوات الفرنسية عن تونس عدا بنزرت، محفزا لاحتواء الموقف التونسي، وكان العرض الاقتصادي مغريا لتونس، إذ شمل كراء قاعدة بنزرت ونقل بترول منطقة العجيلة (إيجلي) (61) إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة، حتى أن بورقيبة أكد أنه آن الأوان لتشعر تونس بأنها لا تتسول أمام فرنسا (62).

إلا أن هذا الكلام يتناقض مع ما صرّح به سابقا حول اشمئزاز من التواجد الفرنسي على التراب التونسي، وأنه لم يعد يرضى ببقاء الفرنسيين بتونس، كونه يعتبر تهديدا لأمنها واستقرارها، وأن الشعب التونسي مصمم على طرد القوات الفرنسية إن هي أبت ذلك،

كما يفضل استغلال أمريكا أو الحلف الاطلسي لقاعدة بنزرت البحرية عوض الفرنسيين، فاسترسل بقوله: «... ما دامت القوات الفرنسية بتونس، فإن الأمن لن يستقر فيها، وإذا ما صممت تلك القوات على البقاء وقاومتنا، فإننا سنقف في وجهها بجيشنا الصغير وبشعبنا رجالا ونساء... إن تونس بلادنا ودارنا ونريد أن يبارحها الجيش الفرنسي... إن تونس لا ترى مانعا من استعمال قاعدة بنزرت البحرية من طرف أمريكا أو الحلف الاطلسي للدفاع عن الغرب، ولكننا لم نعد نرضى بالفرنسيين...»⁽⁶³⁾.

تمت يوم 30 جوان 1958م إعلان المصادقة بين الحكومة التونسية وشركة (ت. ر.أ.ب.س.أ) TRAPSA الفرنسية⁽⁶⁴⁾ على اتفاقية تسمح لهذه الأخيرة بأن تمد أنابيب النفط وتجلبه من آبار إيجلي بجنوب الجزائر، وهو النفط الذي تستثمره الشركات الفرنسية تحت حراسة الجيش الفرنسي، هذا الأمر الذي يعتبر انتهاكا صريحا لقرارات طابجة خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع، وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الاتفاقية نظرا للضرر البالغ الذي ينجر عنها بالنسبة للجزائر⁽⁶⁵⁾، وبالتالي رفعت لها مذكرة في هذا الشأن في جانفي 1958م، وأعقبتها بمذكرة أخرى في جوان من السنة نفسها، أوضحت فيها الانعكاسات الخطيرة لتوقيع هذه الاتفاقية، والتي تعني بتوقيع الاعتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر، وأوضحت الجبهة أن الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، وبناء هذا الأنبوب يفقد هذا الشعب ثمار معركة الصحراء الاستراتيجية ويساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بما يخدم السياسة الاستعمارية ويطيل أمد الحرب⁽⁶⁶⁾.

ورغم كل هذه التوضيحات والمذكرات من جبهة التحرير الوطني إلا أن الحكومة التونسية نفت علمها باحتجاجات الطرف الجزائري جملة وتفصيلا، وكأنها تفاجأت للمقال الافتتاحي التي أوردته جريدة المجاهد بعنوان الخبز المسموم⁽⁶⁷⁾، والذي أوضحت فيه أن الحجة الاقتصادية للاتفاقية لا تحظى بالتقدير أمام مشروع الشمال الإفريقي

الموحد، وأن هدف المغرب العربي الذي يقف مساندا للثورة الجزائرية هو تحقيق الحرية والأمن قبل تأمين الخبز اليومي، مؤكدة بأمثلة واقعية أن سلامة بلد شقيق أهم من عائدات الشركات البترولية.

هذا الذي أدركته ليبيا وتفهمه المغرب، فليبيا التي عُرضت عليها الصفقة في أواخر سنة 1957م وأوائل 1958م ضحت بالفوائد والأرباح التي كانت ستتحصل عليها من هذا المشروع، والمغرب الذي ضحى هو أيضا بالفوائد والمنافع التي كان سيتحصل عليها لقاء تكرير النفط الجزائري في مصانع القنيطرة؛ وأكد المقال بأن بترول صحراء الجزائر هو ملك للمغرب العربي وأن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية، وإنما بذلها من أجل أهداف أجل وأعظم⁽⁶⁸⁾.

كان نفي السلطات التونسية لعلمها باحتجاجات الجزائريين عبر مقال أوردته جريدة العمل حمل نفس العنوان "خبير مسموم؟"⁽⁶⁹⁾، والذي زعمت فيه اندهاشها واستغرابها لما حمله هذا المقال في طياته من الروح التهجمية والنية السافرة، وكان حقدا مكبوتا انفجر لأول فرصة - يضيف كاتب المقال - ذلك مبعث الاستغراب والحيرة، فليس في موقف تونس ما يدعو إلى التبرير أو التعليل، وليس غرض جريدتنا الرد على الزميلة فيما كتبتة، ولكن هناك حقيقة نود أن نسوقها لمن يجهلها أو نذكرها لمن نسيها، واسترسل الكاتب بقوله: «... إن موضوع نفط العجيلة (إنجلي) ليس موضوعا سريا دبرته الحكومة التونسية في الخفاء ثم فاجأت به الرأي العام عند الفراغ منه، بل كثيرا ما تحدثت عنه الصحافة في تونس وغيرها... ووقعت فيه محادثات رسمية... وما سمعنا في أي وقت من الأوقات صدى لمعارضة قطعية لهذا المشروع، ولا وقف دونه واقف بصفة صريحة واضحة...»⁽⁷⁰⁾؛ و تساءل كاتب المقال «... ليس من العدل في شيء أن يقال أن أنابيب النفط بتونس تعين فرنسا في حربها على الجزائر، فتونس التي كانت رئيسا وحكومة وشعبا، قد أخلصت إلى

الجزائر إخلاصا شهدت به كل نفس صادقة، وستظل متمسكة بهذا الإخلاص رغم المهاترين والمحبطين والمفسدين، وأن تونس ستكون عرقله في وجه المتصيديين في الماء العكر الذين لا يبغون إلا إثارة البلبلة وبعث الشقاق⁽⁷¹⁾، فالذي مكّن فرنسا من الاستمرار في حربها على الجزائر بتزولا آخر يأتي من نواح أخرى يعرفها الجزائريون حق المعرفة فهلاًّ حققوا هذه المصادر، وأخذوا على أصحابها إعانة فرنسا عليهم...»⁽⁷²⁾.

غير أن صاحب هذا المقال تجاهل ما أوردته جريدته ذاتها (العمل) لما أوردت بلاغا لجهة التحرير الوطني أوضحت فيه أن الهدف الأساس الذي جعلته نصب أعينها هو تحطيم المؤسسات البترولية بفرنسا ذاتها⁽⁷³⁾، وصرّح في هذا الشأن السيد "عبد الحفيظ بوصوف" عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، الذي أوضح بأن الحوادث التي سجلت بفرنسا ليست إلا فاتحة للمقاومة هناك، وأن مصالح أخرى سيحطمها الجزائريون (يقصد محطات البترول) وسوف ندمر الاقتصاد الفرنسي تدميرا لجبر فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر⁽⁷⁴⁾.

وحول مسألة استئثار البلاد التونسية ماديا والتي أثارها جريدة المجاهد والمقدرة بما لا يقل عن مليار فرنك في العام نتيجة مشروع أنابيب النفط، ردّت جريدة العمل مستطردة بقولها: «...فقد آثرنا على أنفسنا في سبيل أشقائنا، وفضلنا أن تحرمنا فرنسا من قرصنا أربعة وعشرين مليارا من الفرنكات حتى لا نخذل إخواننا...وما أبعد الأربعة والعشرين مليارا من المليار الواحد الذي تحدثت به جريدة المجاهد...»⁽⁷⁵⁾.

أمام هذا التعنت التونسي وعدم تفهم الموقف الجزائري رغم كل التوضيحات التي أشرنا إليها، تعهدت جبهة التحرير الوطني بإتلاف جميع المشاريع الرامية إلى استغلال خيرات الجزائر في الصحراء وغيرها من غير موافقتها كدولة جزائرية مستقلة، وأن كل مساهمة من جانب رؤوس أموال أجنبية أو غيرها، تعد تحديا للجزائر المناضلة. وفي هذا الصدد تحدث السيد "الأمين دباغين" ممثل جبهة التحرير الوطني بالقاهرة فقال: «إنّ جبهة التحرير تفتخر بتهدم بئر البترول الواقع بإيجلي في الجزائر، وهذه العملية تعتبر إنذارا

لفرنسا وأصحاب رؤوس الأموال... إنّ الشعب الجزائري وجبهة التحرير يعتبران كل مشروع يمس بالصحراء واستثمار ثرواتها سابق لأوانه، وأن ثروات الأرض الجزائرية... ملك للشعب الجزائري الذي لا يرحص باستثمارها إلا بعد الاستقلال»⁽⁷⁶⁾.

ونتيجة لكل هذا وذاك، وصل الأمر إلى غاية وضع حد للتعايش السلمي بين جبهة التحرير الوطني الجزائري والسلطات التونسية عشية حجز هذه الأخيرة للعدد الثامن والعشرين من جريدة المجاهد (أوت 1958م) بعد أن استفزها المقال الافتتاحي للعدد السابع والعشرين⁽⁷⁷⁾ الذي أشرنا إليه سالفًا، واضطرار حصة صوت الجزائر للتوقف بعد أن أخضعت برامجها للمراقبة⁽⁷⁸⁾.

ولم يقتصر الأمر عند مضايقات السلط التونسية على المجال الإعلامي فقط، بل طالت المضايقات النشاط المدني والعسكري للثورة الجزائرية، إذ تم منع دخول السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية سنة 1958م، وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة شملت 5070 بندقية و2037 بندقية رشاشة ومدافع وذخيرة، وخلقت صعوبات جمة لجيش التحرير الوطني⁽⁷⁹⁾. وبعد شهر من ذلك اجتمعت إرادة الطرفين لتسوية خلافهما، فقد وقع النظام التونسي في حرج كبير جراء تعالي الأصوات المنددة بموقفه داخل تونس وخارجها، أما جبهة التحرير الوطني فكانت خشيتها كبيرة على مصالحها في تونس⁽⁸⁰⁾.

ففي شهر أوت 1958م اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ يضم السادة (كريم بلقاسم ومحمود الشريف وعبد الحفيظ بوصوف وعبد الله بن طوبال) عدة مرات أثناء إقامته في تونس بنواب الحكومة التونسية ونواب الحزب الدستوري التونسي الحر، لفض الخلاف والنظر في المسائل العالقة، واتفق الطرفان على عودة علاقات التفاهم والتعاون بينهما، وأصدرا بلاغا مشتركا جاء فيه أن جبهة التحرير الوطني شرحت وجهة نظرها للحكومة التونسية بخصوص أنبوب إيجلي، وأن الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها

لقضية استقلال الجزائر، وتعرب عن تلميحاتها بخصوص نواياها ومشاريعها السياسية، وأن الطرفين يجددان العمل بالمبادئ الأساسية لوحدة المغرب العربي كما ضبطها مؤتمر طابجة⁽⁸¹⁾؛ وصرحت لجنة التنسيق والتنفيذ بعد عقدها عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية أنها عاجلت موضوع الخلاف الرئيسي (أنبوب إيجلي)، وتوصلت إلى مفاهمة مع تونس، غير أن هذا التصريح لم يذكر الإجراءات المتخذة لحل الخلاف، مما يثير أكثر من تساؤل: هل قبلت جبهة التحرير الوطني بالأمر الواقع حفاظا على مصالحها وتأكيدا على أهمية التضامن المغاربي؟ أم أن الحكومة التونسية تفهمت الموقف، وعلقت تنفيذ مشروع أنبوب إيجلي؟ إلا أن الباحثة الأمريكية جوان غليسي ذهبت إلى أن الخلاف عولج بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت في الأنابيب المذكورة حتى تنال الجزائر استقلالها⁽⁸²⁾.

يتضح لنا أن المعركة ضد سياسة الجنرال ديغول تتطلب عدم التفريط في العلاقات التونسية، وعدم إتاحة الفرصة لإغراء بورقيبية الذي كان يحسب في علاقاته سواء مع ديغول أو جبهة التحرير الوطني عامل الربح والخسارة، والذي ظل يناور من أجل مصلحة بلاده القطرية الضيقة، وما ان فضت ولو صوريا هذه القضية، حتى بزغ بورقيبية بمطالب صحراوية حدودية لبلاده، اعتبرت جبهة التحرير الوطني انسياقا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها مجرا داخليا مشتركا، ففي ديسمبر 1958م، أعلن بورقيبية في خاتمة جولته للجنوب أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة يتوجب أن ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220، كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية العثمانية عام 1910م⁽⁸³⁾. هذه الأطماع كانت تراود الرئيس بورقيبية منذ زمن بعيد، حيث تطرق لموضوع الحدود خلال خطاب ألقاه في 14 أبريل 1957م تحدث فيه عن الحدود الجزائرية التونسية في أقصى الجنوب، والتي هي محددة بصورة مؤقتة حين استرسل بقوله: «... سئلت الأوساط الفرنسية المأذونة عن رأيها في هذا الموضوع، فقالت

أن الحدود الجزائرية التونسية في أقصى الجنوب محددة بصورة مؤقتة، ولكن هذه الحدود متبعة خطأ يتفق ومصالح تونس ولا يتمشى مع الاقتراحات التي كانت قدمتها سلط الجزائر في الماضي...»⁽⁸⁴⁾.

كان بورقوية يطمح من وراء المطالبة بمساحة لا تتجاوز 20 كم إلى فتح ثغرة يوسعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الحدود الصحراوية، وجعل المنطقة الخلفية، بما في ذلك حقل إيجلي بحرا داخليا لتونس، أو جعل الصحراء مرفقا مشاعا بين كل الدول المطلة عليها، وهدد في حالة رفض السلطات الفرنسية المقترحين ترفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإنصاف تونس⁽⁸⁵⁾؛ وكأنه أراد تطبيق ما يعرف بالسياسة البورقوبية حتى مع الجزائر وفق ما يعرف بسياسة "خذ وطالب"؛ وقد استهجن المسؤولون الجزائريون هذا الموقف الذي اعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي، واعتبروه اعترافا تونسيا بحق فرنسا في الهيمنة على الجزائر، وخذشا للتضامن المغاربي.

وهكذا يكون الجنرال ديغول قد كسب لمخططه مدافعا متحمسا ومباشرا لمشروع الصحراء بحر داخلي، وكان المخطط الفرنسي يدعو للاستغلال المشترك لخيرات الصحراء، وذلك بهدف فصل الصحراء الجزائرية وكسب معركة البترول الدولية⁽⁸⁶⁾. لقد سببت السياسة الديغولية للثورة الجزائرية خلافات مع الدول المغاربية، وبالخصوص البلاد التونسية.

وعلى إثر تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في سبتمبر 1958م⁽⁸⁷⁾ دون الأخذ بنصائح بورقوية في التريث، هذا الأخير الذي وجد نفسه في امتحان عسير، لم يجد بُدًا من الاعتراف بها. فلماذا يا ترى أبدى بورقوية مخاوفه من الإعلان عنها في ذلك الوقت بالذات، وطلب التريث؟

4. بورقوية والحكومة المؤقتة الجزائرية.

لم تكن فكرة إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة فكرة طارئة، أو وليدة ظرف خاص ليس له علاقة بالماضي ولا أساس لها في الواقع الجزائري، بل هي فكرة قديمة، درست مليا في عدة مناسبات ولم تسنح الفرصة لإبرازها إلى الوجود إلا في هذه المرة، وقد أجاب السيد كريم بلقاسم، نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير القوات المسلحة عن العوامل الجديدة التي أدت إلى تشكيلها في مثل هذه الظروف، حيث قال: «...تشكيل حكومة في مثل هذه الظروف هو استمرار منطقي ونتيجة حتمية لمراحل الثورة الجزائرية... ليست فكرة طارئة أو وليدة ظروف خاصة... كما أن تشكيلها كان تلبية لرغبات الشعب المناضل منذ أربع سنوات...»⁽⁸⁸⁾؛ وبالتالي فإن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة كانت تحتمر في أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة 1956م، وبالأحرى بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسة، هذا ما يؤكدّه أحمد توفيق المدني بقوله: «...اجتمعنا بالقاهرة في 2 جوان 1956م... وكان من جملة الاقتراحات... اقتراح تشكيل حكومة مؤقتة...»⁽⁸⁹⁾.

وكانت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة قد زادت من آمال المسؤولين المغاربة في حل تفاوضي للتخلص من الأزمة الجزائرية التي تمنع استقرار سلطاتهم، وهو ما يمكن استخلاصه من تصريح الرئيس بورقيبة، والذي أوردته جريدة العمل تناول فيه تطور الوضع السياسي عشية تشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة التي يترأسها الجنرال ديغول، حيث قال: «...إنّ الجنرال ديغول أمل فرنسا وأملنا نحن... ينبغي أن يجد الوسائل والإمكانات الكفيلة لإنهاء الحرب الدائرة في الجزائر...»⁽⁹⁰⁾.

وبدوره اعتبر "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة عودة الجنرال إلى هرم السلطة في باريس فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية حيث استطرد قائلا: «...فهو الوحيد الذي يمكن التفاهم معه...»⁽⁹¹⁾؛ وقال أيضا: «...وهو الجدير لحل مشكلتنا لما له من حظوة لدى رجالات الحكم في فرنسا...»⁽⁹²⁾.

ويمكن استخلاص ذلك أيضا من تصريح له آخر أوضح فيه أن تشكيل الحكومة الجزائرية من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة من ذي قبل، وألح في نفس الحديث من أن الحل الوحيد المعقول بالنسبة لفرنسا هو أن تفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة من أجل تحقيق السيادة الجزائرية⁽⁹³⁾.

لم يجد نظام بورقيبة بُدًا من الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية مباشرة عقب تأسيسها رغم خشيته من ردّة الفعل الفرنسية، ويرى أنه من المفيد إعطاء ديغول فسحة من الوقت يسوي فيها مشاكله مع العسكريين، ويتفرغ بعدها لتسوية المشكلة الجزائرية بالتدرج والليونة وفق السياسة المرحلية التي يعتمدها المذهب البورقيبي، وفي هذا الشأن قال بورقيبة: «...إن نوايا الجنرال ديغول قد تؤدي إلى الاستقلال الذاتي أو الاستقلال...وأعتقد شخصيا أنه ينبغي أن نتعلق بالتفاوض...»⁽⁹⁴⁾.

وحول سرعة الاعتراف بالحكومة المؤقتة أدلى السيد "الصادق المقدم" كاتب الدولة للشؤون الخارجية التونسية بحديث أوضح فيه أن الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة يدخل في نطاق الرغبة الواضحة للتفاوض التي أعرب عنها السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، ولاحظ السيد المقدم أن اعتراف تونس بالحكومة الجزائرية لن يؤثر في الروابط الطيبة بين تونس وفرنسا، بل سيظهر للحقيقة أن هذا الاعتراف هو لفائدة فرنسا⁽⁹⁵⁾.

لقد استطاع ديغول بسياسته الماكرة أن يجيي في بورقيبة الأمل في أن مشكلة الجزائر ستجد حلا بمنهج السياسي المرحلي، وإلى هذا يرجع انتقاد بورقيبة المستمر لسياسة الجبهة المتشددة، وخلافه معها إزاء مبادرات وعروض ديغول، وخاصة منها المشاركة في الانتخابات وإيقاف القتال قبل الاعتراف بالاستقلال. وقد رد في هذا الصدد السيد "عبد الحفيظ بوصوف" بقوله: «...إن البعض يريد دفع الجبهة نحو الوقوع في الفخ، فيطلبون منها قبول إجراء انتخابات قبل الاعتراف بالاستقلال، فكيف يمكن أن تشارك

الجهة في عمل من شأنه تصفية الثورة الجزائرية، في حين أنها هي الثورة الجزائرية؟ ويطلب منها البعض أن تقبل الهدنة قبل الاعتراف بالاستقلال، إلا أن الكف عن القتال يدل على الإهمال في الجيش الجزائري... وإذا توقف القتال ونصبت فرنسا فخها ووقعت فيه الجهة، فإن قوات جيش التحرير تصاب بضعف عند الاستئناف»⁽⁹⁶⁾.

ومما زاد هذه الخلافات حساسية توجس بورقيبة من ميول جبهة التحرير الوطني السياسية والإيديولوجية خاصة في ظل الخلاف الناصري البورقيبي (جمال عبد الناصر وبورقيبة) الذي تأجج في أكتوبر 1958م، ذلك أن استقرار الحكومة الجزائرية في القاهرة واحتكار العسكريين الثوريين لقراراتها، وتشدهم إزاء العروض الفرنسية - كما سبق ذكره - كلها عوامل زادت في تخوفات بورقيبة من تحالف المصريين مع ثوار الجزائر ضد نظامه، أو تشجيعهم للمعارضة التونسية التي يديرها صالح بن يوسف من القاهرة على الانقلاب عليه⁽⁹⁷⁾.

لكن الملاحظ أن الحكومة المؤقتة الجزائرية سعت منذ تأسيسها إلى طمأنة النظام التونسي، وأنها ستقنن نشاطها وتبعده عن الأنظار قدر الإمكان، وستعمل بتكتم حتى لا تشعر السلطات التونسية أن نشاطها ومؤسساتها تشكل دولة داخل دولة، وحرصت كذلك على التهوين من حدة بعض المشاكل والدعوة إلى تأجيل بعض القضايا الخلافية إلى مرحلة الاستقلال، والتوجه بتضامن نحو إظهار الوحدة والمصلحة المشتركة ضد العدو المشترك⁽⁹⁸⁾، وكذلك سعت إلى تحسين العلاقات المغاربية وشمين علاقات التضامن الشعبي؛ ومن أجل كسب ذلك والضغط على الموقف الرسمي، تم تجنيد مؤسسات الحكومة المؤقتة، ومختلف الفعاليات الجماهيرية للدعاية والتعبئة، فكانت تشرف على أيام التضامن وأعياد الثورة الجزائرية في بلدان المغرب العربي وتنسق إحياءها وتنظيمها في تجمعات خطابية ومظاهرات واحتجاجات مع الأحزاب المغاربية والقوى الشعبية كالاتحادات النقابية والطلابية... إلخ، وضمنت بذلك هدفا أساسيا هو تجنيد شعوب المغرب العربي وراء دعم الكفاح الجزائري ومشروع وحدة المغرب العربي، وهو أمر لم

تتفطن له الأنظمة السياسية التي تدخلت متأخرة لمراقبة وتأطير هذا التضامن الشعبي حتى لا يجيد عن الأهداف المرسومة⁽⁹⁹⁾.

ونخلص أخيرا إلى أن استراتيجية الثورة الجزائرية شددت على التكيف مع الوضع الجديد، وإنجاح سياسة التهدئة في علاقاتها المغاربية، وذلك حفاظا على استمرارية الدعم الرسمي والتضامن الشعبي، وعلى المكاسب الإقليمية والدولية المفيدة للقضية الجزائرية فنجاح الحكومة الجزائرية المؤقتة، بدأ عبر البوابة المغاربية لتفتح أمامه بعد ذلك آفاقا واسعة في المجال الإفريقي والدولي، فتح الآفاق لحماسة الشعب الجزائري والمناضلين لتجسيد أهداف الثورة على الصعيد الدولي. إذ أصبحت للجزائر منذ 19 سبتمبر 1958م مقومات الشخصية الدولية، الأمر الذي يساعد على رفع حرج بعض الدول المتعاملة مع الثورة الجزائرية، وعلى رأسها حكومات المغرب العربي وتونس على وجه التحديد.

الخاتمة:

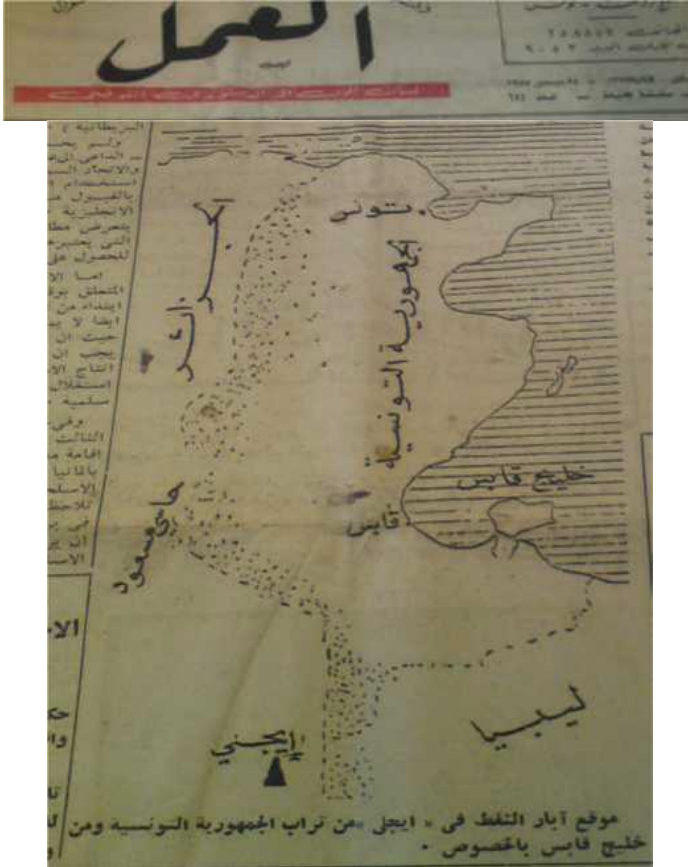
وعلى العموم، ومن خلال دراستنا للموضوع في الفترة (1956-1958م) يتجلى أن علاقة جبهة التحرير الوطني مع أنظمة البلدان المغاربية وخاصة تونس، أخذت منذ عام 1956م منحنيين رئيسيين هما منحى ظاهر يتجلى في العلاقات المعبر عنها في التصريحات الرسمية والمتعارضة مع واقع ما يتجسد في الميدان، وآخر تمثل في تدهور العلاقات الخفي الذي يتجسد في تلك الخلافات والمشكلات التي كانت تأخذ مؤشرا تصاعديا، وتثير توجس المسؤولين السياسيين وتدفعهم للحذر دائما.

وكان لجريدة العمل من كل هذا دور جسيم يحسب لها في المنحنيين، وعلى وجه الخصوص في المنحى الثاني، والتي لم تتفاعل مع ذلك التدهور في العلاقات، ولم يظهر لها أي دور في تصدع الواقع التضامني في الميدان إلا عبر إشارات خفيفة لا تثير الانتباه والتوجس عدا ذلك الرد القاصي الذي صدر عنها في العدد 854 بتاريخ 24 جويلية 1958م تحت عنوان "خبز مسموم؟"، والذي كان ردًا على ما جاءت به جريدة الثورة

التحريرية الجزائرية "المجاهد" في عندها 27 بتاريخ 22 جويلية 1958م تحت عنوان الخبز المسموم...؟! في قضية أزمة إيجلي.

الملحق (01)

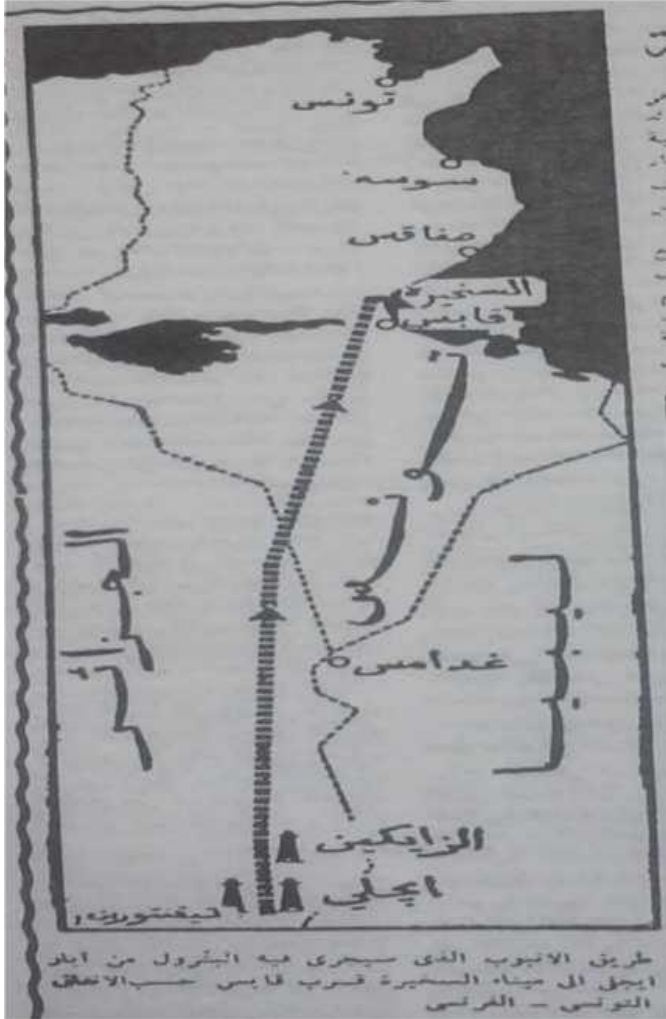
موقع آبار النفط في منطقة "إيجلي" من تراب الجمهورية التونسية مثلما أوردته جريدة العمل



المصدر: العمل: ع 674، 1957/12/24م، ص 1.

الملحق (02)

موقع آبار النفط في منطقة "إيجلي" من تراب الجزائر مثلما أوردته جريدة المجاهد



المصدر: المجاهد: ع 27، 22/07/1958م، ص5.

الملحق (03)

المقال الذي أوردته جريدة المجاهد ردا على مسألة أزمة إيجلي



المصدر: المجاهد: ع 27، 27/07/1958م، ص 1.

الملحق (04)

المقال الذي أوردته جريدة العمل ردا على مقال في جريدة المجاهد



المصدر: العمل: ع 854، 1958/07/24م، ص 1.

الهوامش:

1. محمد الحبيب الموهي: الوطن والصمود، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991م، ص 267.
2. العمل: ع 715، 1958/02/09، الرئيس يدلي بحديث... يعبر فيه عن قلقه لتأخر حل القضية الجزائرية، ص 1.
3. العمل: ع 715، 1958/02/09، المصدر السابق، ص 3.
4. العمل: ع 669، 1957/12/18، الرئيس يتحدث عن الجزائر والمشاكل التي بين تونس وفرنسا، ص 1.
5. العمل: ع 269، 1956/09/05، توسط الرئيس بورقيبة في قضية الجزائر، ص 1.
6. العمل: ع 150، 1956/04/15، النوار الجزائريون لا يرفضون التفاوض، ص 4.
7. محفوظ قذافي: وتحررت الجزائر، تر: العربي بونور، دار الأمة، الجزائر، 2009م، ص 191.
8. العمل: ع 388، 1957/01/22، الجزائر ترفض إيقاف القتال قبل أن تعترف فرنسا بالاستقلال التام للجزائر، ص 1؛ جريدة المجاهد: ع 01، مبادئ جيش التحرير الوطني وهي عشرة، ص 24؛ مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984م، ص 136.
9. العمل: ع 933، 1958/10/24، فرحات عباس يعلن استعداد حكومته لإبرام الهدنة حالا، ص 1.
10. عبد الله مقلاتي وصالح ميش: تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج 2 شمس الزينان، الجزائر، 2013م، ص 88-91.
11. اسماعيل ديش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص 117.
12. نص الخطاب وتدخلات ممثلي الوفود العربية (سوريا العراق السودان). الخ نشرته جريدة العمل التونسية في عددها 403 بتاريخ 1957/02/08م. كما أنها خصصت في أعدادها المتتالية عمودا إعلاميا تحت عنوان "آخر خبر" لتغطية مناقشات قضية الجزائر في اللجنة السياسية للأمم المتحدة في مطلع سنة 1957م.
13. العمل: ع 403، 1957/02/08، إن الجزائر لم تكن فرنسا في يوم من الأيام، ص 1.
14. مؤتمر الصومام: انعقد يوم 20 أوت 1956م بقرية "افيري أوزلاقن" بغاية أكفادو في السفوح الشرقية بجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام، ومن نتائجه أنه خرج بقيادة موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة تنفيذية سميت بلجنة التنسيق والتنفيذ. انظر: محمد حسن ازغيدوي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1962-1956م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 137.
15. عبد الله مقلاتي، صالح ميش، المرجح السابق، ج 2، ص 92.
16. عبد القادر لعربي: "تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي 1947-1980م"، (رسالة دكتوراه)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية 1999م، ص 157.160.
17. العمل ع 196، 1956/06/09، الرئيس بورقيبة يريد السلم للجزائر الشقيقة، ص 2.
18. الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2001م، ص 168.
19. يتساءل المؤرخ والكاتب التونسي عميرة علية الصغير والذي لم يجزم بحكم قلة المصادر الدالة حول من قام بمجدد الجرائم، والأعمال، هل فعلا هم اليوسفيون؟ أم حلفاؤهم من الجزائريين الذين كانوا ينشطون معهم؟ انظر اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المغاربة للطباعة والنشر، تونس، 2011م، ص 70، ولكن عند العودة إلى شهادات بعض مجاهدي جيش التحرير الوطني الجزائري ممن كانوا في صفوف جيش الطالب العربي قمودي يؤكدون ويطلب من هذا الأخير تحاشي مواجهة التونسيين عند ملاقاتهم. للمزيد من التفاصيل انظر: الهادي حمد بوزغالة: شاهد من الثورة، حاوره بوراس طليبية، مطبعة سحري، الوادي، 2012م، ص 41؛ محمد ناوي: مذكرات المجاهد الرائد محمد ناوي، حاوره حفناوي قصير، مطبعة مزوار الجزائر، 2015م، ص 49؛ العربي بلول: شاهد على ثورة التحرير 1956-1962م، إصدارات دار الثقافة، الوادي، الجزائر، 2010م، ص 41.
20. أحمد مهساس: ولد يوم 17 نوفمبر 1923م في بودواو بيومرداس، درس بالمدرسة الابتدائية لكنه لم يكمل دراسته والتحق بميدان العمل مبكرا بسبب الوضعية الاجتماعية التي كان يعيشها بدأ نشاطه السياسي مع شبيبة حزب الشعب الجزائري، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب. اعتقل سنة 1950 وسجن لمدة خمس سنوات سافر بعد فراقه سنة 1952 إلى فرنسا لتأسيس فرع جبهة التحرير الوطني، وكان الخراطه في جبهة التحرير الوطني في الخارج، ثم كان عضوا في القيادة الفرنسية للجبهة. ثم انضم إلى وفد القاهرة سنة 1955 عرف بمولاته لابن بلة عندما كان يشرف على السلاح في ليبيا ونقله إلى تونس، عارض نتائج مؤتمر الصومام عام 1956، وحاول تشكيل فوج ضد أصحاب مقررات هذا المؤتمر عقب اعتقال الزعماء الخمسة، لكنه فشل وأوقف من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس. على إثرها، قر إلى ألمانيا، وتقلد بعد الاستقلال عدة مناصب وزارية، توفي يوم 24 فيفري

- 2013م بالجزائر. انظر: موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص ص 243-244.
21. عبد الله مقلاتي، صالح ميش: المرجع السابق، ج2، ص ص 10399.
22. الطالب العربي: ولد عام 1923م بمدينة الوادي، حفظ القرآن الكريم وعمره أربع عشرة عاما، سافر سنة 1952م للعمل في مناجم الفوسفات في الديراف بتونس، وشارك في الثورة التونسية بماله ونشاطه السياسي عند اندلاع الثورة الجزائرية كلف بتمويلها وتسليحها تقلد عقب استشهاد الجيلالي بن عمر قيادة الجيش بالحدود الجزائرية التونسية بالمنطقة الخامسة الولاية الأولى الأوراس، وتولى المهمة بحزم وإخلاص إلى أن استشهد عام 1957م. انظر: سعد العمامرة، الجيلالي العوامر: شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، الجزائر، (د ت)، ص ص 35-38.
23. محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر، دار الكلمة، بيروت، 1983م، ص 160.
24. فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م، ص ص 673-674.
25. لزهو شريط: ولد على أرحم الأرحام عام 1911م شمال الحامة، تعلم شيئا من القرآن في الكتاب، وفي 1930م استدعي للخدمة العسكرية فيقي بالجندي ثلاث سنوات، شرع في العمل المسلح عام 1952م وكانت الحامة مهد الثورة التونسية. وفي عام 1954م رفض نداء بورقيبة بتسليم السلاح، وكوّن عام 1955م جيش التحرير التونسي، وشارك في جيش تحرير المغرب العربي، حيث عينه جمال عبد الناصر القائد الأعلى لهذا الجيش. انظر: الهادي وناسي الزبيبي: الطاهر لسود القيادة العامة لجيش تحرير شمال افريقيا، مطبعة السفير الفني صفاقس، تونس، 2008م، ص 30.
26. عباس لغرور: ولد في 23 جوان 1926م، شارك في مظاهرات 08 ماي 1945م، وأصبح عضوا في المنظمة السرية عين مسؤولا ثوريا عن منطقة حنشلة، استشهد عام 1957م. للمزيد انظر: عمر تابلت: الأوفياء يذكرونك يا عباس (عباس لغرور حياة كفاح)، دار الألفية، قسنطينة، الجزائر، 2012م، ص 18 وما بعدها.
27. محمد زروال: اللامشاة في الثورة، دار، هومة، الجزائر، 2003م، ص ص 337-401.
28. أو عمر أو عمران: ولد في 19 جاني 1919م بذراع الميزان (تيزي وزو) تحصل على الشهادة الابتدائية، ثم التحق بالأكاديمية العسكرية، بشرشال حيث تلقى تكوينا عسكريا وتخرج برتبة رقيب. ثم انضم إلى المنظمة الخاصة التابعة لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأصبح مسؤولا عن دواره. شارك في مؤتمر الصومام ممثلا للمنطقة الرابعة، وهناك تم ترسيمه قائدا للولاية برتبة عقيد. وفي عام 1957، تم تعيينه عضوا في المجلس الوطني للثورة ممثلا للولاية الرابعة مكلفا بالتسليح والتكوين وتم تكليفه في تونس بمهمة التنظيم والتخطيط والإشراف على إدخال السلاح إلى الجزائر، توفي في الجزائر العاصمة بعد مرض طويل بتاريخ 28 جويلية 1992م. انظر: المجاهد: ع 11، 01 / 11 / 1957م، هؤلاء هم القادة السياسيون العسكريون للثورة الجزائرية، ص 9.
29. محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 160.
30. إبراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، (د ت)، ص 141.
31. محمد العربي الزبيبي: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، (د د ن)، (د ب)، 2007م، ص 94.
32. العمل: ع 310، 10/23 / 1956م، فرنسا هي التي رغبت في اتصال المغاربة بالقادة الجزائريين، ص 1.
33. العمل: ع 314، 10/27 / 1956م، حادثة الاختطاف الغادر، ص 6.
34. العمل: ع 312، 10/25 / 1956م، موللي واقتناص قادة جبهة التحرير، ص 6.
35. العمل: ع 309، 10/21 / 1956م، أبطال الكفاح الجزائري يحلون بالرباط ويباحثون مع جلالة السلطان، ص 6.
36. العمل: ع 312، 10/25 / 1956م، ص 6.
37. العمل: ع 310، 10/23 / 1956م، ص 8.
38. العمل: ع 312، 10/25 / 1956م، ص 6.
39. العمل: ع 312، 10/25 / 1956م، بلاغ من هيئة الجيش وجبهة التحرير القومي الجزائري، ص 1.
40. العمل: ع 309، 10/21 / 1956م، ص 6.
41. العمل: ع 310، 10/23 / 1956م، الحكومة التونسية تعتبر الحالة من الخطورة بمكان وتتخذ قرارات هامة، ص 1.
42. سعد دحلب: المهمة منجزه من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م، ص 199.
43. العمل: ع 316، 10/30 / 1956م، عملة الموانئ يتضامنون مع القادة الجزائريين المختلفين، ص 2.

44. العمل: ع 316، 10/30/1956م، ص 4.
45. العمل: ع 312، 10/25/1956م، ردود الفعل بالعالم العربي بعد المكيدة الفرنسية، ص 1. 6.
46. العمل: ع 311، 10/24/1956م، عرقلة مؤتمر تونس، ص 1.
47. العمل: ع 312، 10/25/1956م، هيئة جبهة التحرير تبرق للرئيس بوريقية وتصدر بلاغا رسميا هاما، ص 1.
48. العمل: ع 310، 10/25/1956م، فرنسا هي التي رغبت في اتصال المغاربة بالقادة الجزائريين، ص 8.
49. تشكلت وزارة الكاي الثانية عقب عملية قرصنة الطائرة المقلدة للقادة الجزائريين. للمزيد حول هذا الموضوع وقائمة الوزراء الجدد انظر: العمل: ع 315، 10/28/1956م، تشكيل وزارة السيد الكاي الثانية، ص 6.
50. عامر رخيلا: "البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926-1958"، (دكتوراه)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997م، ص 364.
51. العمل: ع 309، 10/24/1956م، ص 1؛ جريدة المقاومة الجزائرية: ع 2، 11/15/1956م، ص 12.
52. العمل: ع 312، 10/25/1956م، البلاغ التونسي المغربي، ص 1.
53. العمل: ع 311، 10/24/1956م، ص 1.
54. العمل: ع 430، 03/12/1957م، لجنة تحقيق في قضية اقتناص الطائرة المقلدة للقادة الجزائريين، ص 6.
55. مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984م، ص 326.
56. فتحي الديب: المصادر السابق، ص 282.
57. نفسه، ص 220.
58. المجاهد: ع 12، 11/15/1956م، ص 8.
59. العمل: ع 715، 02/09/1958م، الرئيس يدلي بحدِيث يعبر فيه عن قلقه لتأخر حل القضية الجزائرية، ص 3.
60. الجنرال ديغول: ولد في مدينة ليل الفرنسية عام 1890م، وتخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام 1912م قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن. وفي سنة 1943م ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، والتي أصبحت في جوان 1944م تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية انتخب أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، وعرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر، ومنها مشروع قسنطينة، والقوة الثالثة والجزائر جزائرية، ومشروع فصل الصحراء الجزائرية وسلم الشجعان. توفي عام 1970 للمزيد انظر: الموسوعة العسكرية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م، ص 675.
61. إيچلي: منطقة متاخمة لمنطقة صحراوية تزعم تونس أن الاستعمار الإيطالي حدد حدودها باتفاق فرنسي إيطالي (لافال - موسيليني) على اقتسامها بين بلديهما (الجزائر)-ليبيا، وأثما رغبة اقتطعها الاستعمار من التراب التونسي. انظر: العمل: ع 854، 07/24/1958م، خبز مسموم؟، ص 1.
5. هذا الشيء الذي فُتدته جبهة التحرير حملة وتفصيلا عبر جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري. انظر: المجاهد: ع 27، 07/22/1958م، الخبز المسموم، ص 1. انظر: الملحق (01) والملحق (02).
62. العمل: ع 835، 06/28/1958م، رسالة الجنرال ديغول إلى بوريقية، ص 1.
63. العمل: ع 836، 06/29/1958م، رد فخامة الرئيس على رسالة الجنرال ديغول، ص 1.
64. العمل: ع 724، 02/18/1958م، تصريحات هامة يدلي بها الرئيس بوريقية، ص 1. 3.
65. شركة تراسا فرع عن شركة كريس التي تمتلك الدولة الفرنسية 76 في المائة من أسهمها. انظر: المجاهد: ع 27، 07/22/1958م، الخبز المسموم؟، ص 1.
66. المجاهد: من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية، ص 3.
67. انظر: الملحق (03).
68. المجاهد: ع 27، 07/22/1958م، الخبز المسموم؟، ص 1-5.
69. انظر: الملحق (04).
70. العمل: ع 854، 07/24/1958م، خبز مسموم؟، ص 1.
71. لم يوضح كاتب المقال المقصودين من هؤلاء الذين نعتهم بأبشع النعوت والأوصاف ورمى عليهم جملة من التهم.

72. العمل: ع 854، 1958/07/24م، خبز مسموم؟ ص 5.
73. العمل: ع 888، 1958/09/02م، جبهة التحرير تؤكد لا استغلال الخيرات الصحراء دون استقلال الجزائر، ص 3.
74. العمل: ع 890، 1958/09/04م، بوصوف يعلن عزم الجبهة على تدمير الاقتصاد الفرنسي، ص 3.
75. العمل: ع 854، 1958/07/24م، ص 5.
76. العمل: ع 560، 1957/08/11م، جبهة التحرير تفتخر بتهديم بئر البترول في الصحراء، ص 1.
77. محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص ص 218-219.
78. الأمين بشيشي: "دور الاعلام في معركة التحرير"، مجلة الثقافة، الجزائر، ع 104، سبتمبر-أكتوبر 1994م، ص 64.
79. محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص ص 178-179.
80. جوان غليسي: الجزائر الفاترة، تر: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961م، ص 215.
81. العمل: ع 878، 1958/08/20م، بلاغ مشترك، ص: المجاهد: ع 28، 1958/08/28م، ص 2.
82. جوان غليسي: المصدر السابق، ص 215.
83. العمل: ع 983، 1958/12/20م، فخامة الرئيس يتحدث عن الحدود، ص 1.
84. العمل: ع 499، 1957/04/14م، الحدود التونسية الجزائرية، ص 1.
85. عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية، ج2، دار بوسعادة، الجزائر، 2013م، ص 262.
86. برزت هذه الخطط والمناورات في عهد الجمهورية الرابعة 1957-1958م بإنشاء المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية OCS تحت نفوذها صحراء الجزائر وموريطانيا ومالي و صحراء النيجر وتشاد، وهذا تمهيدا لفصل الصحراء في حالة اضطراب فرنسا الاعتراف باستقلال الجزائر، لكن هذا المشروع فشل لأن المسؤولين الأفارقة لم يتبنوه، وتواصلت هذه الخطط في عهد الجمهورية الخامسة عهد ديغول حتى سنة 1962م لكن الهدف كان واحدا هو الاستحواذ على الصحراء ببترونها وغازها وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع. انظر: عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى الجزائر، 2012م، ص 217.
87. عمر بوضرية: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958م - جانفي 1960م، دار الحكمة، الجزائر، 2012م، ص 19 وما بعدها.
88. العمل: ع 905، 1958/09/20م، تشكيلة الحكومة نتيجة حتمية للثورتنا، ص 3.
89. أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج 3، ص ص 153-154.
90. العمل: ع 861، 1958/06/25م، لا يمكن التوصل إلى مرحلة استقرار حقيقي بين تونس وفرنسا مادامت الحرب متواصلة بالجزائر، ص 1.
91. عبد الرحمان فارس: الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965م، دار القصة، الجزائر، 2007م، ص 104.
92. فرحات عباس: تشریح حرب، تر: أحمد منصور، المسك، الجزائر، 2010م، ص 316.
93. المجاهد: ع 30، 1958/10/10م، حديث مع الرئيس فرحات عباس، ص 3.
94. العمل: ع 840، 1958/07/08م، تونس تستطيع المساهمة في حل القضية الجزائرية، ص 1.
95. العمل: ع 913، 1958/10/01م، إن اعتراف تونس بحكومة الجزائر في فائدة فرنسا، ص 3.
96. العمل: ع 879، 1958/08/22م، تصريح السيد بوصوف، ص 3.
97. محمد الميلي: مواقف جزائرية، المرجع السابق، ص 117.
98. أحمد ابن فليس: "السياسة الخارجية للجمهورية الجزائرية المؤقتة"، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1986م، ص ص 127-128.
99. عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص ص 202-203.